فرع كوردستان لمنتدى الوسطية العالمي يشخص في ندوة فكرية ظاهرة التطرف

السليمانية: الحوار

نظم (المنتدى العالمي للوسطية) فرع (إقليم كوردستان)، يوم الأحد الموافق (٢٠١٦/٢/٩) ندوة فكرية تناولت مخاطر التطرف الديني وأبعاده التدميرية في المجتمعات الإسلامية.

الندوة عقدت في مدينة (السليمانية) تحت عنوان (الوسطية من روح التعايش المشترك)، وحضرها جمع غفير من علماء الدين، إلى جانب مفكرين ومهتمين بالشأن الفقهي والفكري الإسلامي.

الندوة كانت الأولى للمنتدى، واستهلت بكلمة للأستاذ (صلاح الدين محمد بهاء الدين) رئيس فرع كوردستان لـ(المنتدى العالمي للوسطية).

وقال الأستاذ (صلاح الدين محمد بهاء الدين) في محاضرته: "إن التطرف مرض فكري عالمي ليس مرتبطاً فقط بالعديد من

المسلمين، لكن علينا الإقرار بأن المجتمعات الإسلامية باتت في جزء منها أسيرة للفكر المتطرف".

وأشار إلى أن التطرف كارثة حلت بمجتمعات المسلمين، وأبعاده التدميرية تجاوزت حدود هذه المجتمعات إلى النطاق العالمي، بالشكل الذي يسيء إلى صورة الدين الإسلامي الحنيف، فخلقت نوعاً من الفوبيا لدى المجتمعات الغربية تجاه الإسلام والمسلمين.

وأكد أهمية الوسطية والاعتدال في الفكر والممارسة الإسلامية، ودورها بشكل لا تخطؤه عين الناظر في التأسيس للتعايش المشترك بين مختلف المكونات المجتمعية.

وتضمنت الندوة، التي توزعت محاورها على جلستين، أربعة أوراق، كالتالي:

- الوسطية في الفتوى- للأستاذ الشيخ (عبد الله سعيد) رئيس اتحاد علماء الدين الإسلامي في كوردستان.
- وسطية الأمة الإسلامية- للشيخ محمد باموكي.
- أسس الخطاب الوسطي- للأستاذ سرباز.
- المبادئ الأصولية للوسطية- للشيخ أبو بكر بينجويني.

وأدار محاور الندوة كل من الأكاديميين: (د. علاء الدين جنكو)، و(د. يحيى عمر ريشاوي)، على التوالي..

واختتمت الندوة نشاطها وسط تجاوب من الحاضرين، لما استعرضت فيها من محاضرات قيمة عالجت ظاهرة الغلو والتطرف.

وعلى هامش الندوة أعرب الأستاذ (صلاح الدين محمد بهاء الدين)، في حديثه لمراسلي بعض القنوات الإعلامية، عن استيائه من تفاقم الأزمة السياسية في إقليم كوردستان. وبيّن أن تعطيل البرلمان الكوردستاني أحد الأخطاء القاتلة التي عمقت الخلافات بين الأحزاب السياسية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن هذا الأمر هو جزء من مشهد له ملامح أخرى، لا يمكن اجتزاؤه وتصويره لوحده. وطالب الفرقاء السياسيين بالكف عن (المماطلة) و(التسويف)، والإسراع في إيجاد مخرج من الأزمة، التي أثّرت إلى جانب الأزمة الاقتصادية على نفسية المواطنين وحياتهم المعيشية.

وبسؤال لأحد المراسلين عن اعتزام الأستاذ (صلاح الدين)، بمعيّة رئيس الجمهورية (فؤاد معصوم)، بقيادة جهود وساطة للتقريب بين أطراف النزاع السياسي، أجاب سيادته: "قمنا بعدة زيارات كجولة أولى، ونحن حالياً بانتظار فخامة الرئيس (معصوم) لإطلاق جولة وساطة أملاً في إنهاء الأزمة في كوردستان"❐

ملتقى السليمانية الرابع

يناقش قضايا محلية وإقليمية ودولية

السليمانية: الحوار

نظمت (الجامعة الأمريكية) ملتقاها السياسي الرابع بمدينة (السليمانية)، يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٣/١٦، بحضور (٧٠٠) شخصية من قادة وزعماء سياسيين وشخصيات أكاديمية وإعلامية كوردستانية عراقية وعربية ودولية.

وشارك في الملتقى الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني (محمد فرج)، برفقة عضوي المكتب السياسي: (سمير سليم) و(عمر محمد).

وتناول المشاركون في الملتقى، الذي استمرت فعالياته يومين، أوضاع العراق والمنطقة ما بعد (داعش)، فضلاً عن التحركات الإقليمية الأخيرة، والأزمات الإنسانية المصاحبة للنزاعات المسلحة في المنطقة.

واستهدف الملتقى أيضاً التقريب بين الشخصيات والأطراف السياسية، والوقوف على الظروف الاقتصادية والسياسية والقضائية في دول (منطقة الشرق الأوسط)، خصوصاً وأن الملتقى الذي نظمه (معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية) اشتمل على بحث الأزمة المالية والحرب ضد (داعش).

وبدأ الملتقى فعالياته بكلمة للدكتور (برهم صالح)، بصفته كبير أمناء (الجامعة الأمريكية الدولية)، استعرض فيها سبل تعاون دول المنطقة لمواجهة التحديات.

كما ألقى العديد من الشخصيات الكوردستانية والعراقية والدولية، كلمات دارت جميعها حول المحاور التي أعلنها الملتقى للبحث والنقاش.

وتبلورت في الملتقى رؤى بيّنت أن الصراعات وصلت إلى ذروتها من العنف والسلمية، متزامنة مع ارتدادات (ثورات الربيع العربي) وظهور تنظيم (داعش) على مسرح الأحداث، مما يستوجب التفكير بجدية أكثر عن كيفية رسم الطريق الصحيح للمضي قدماً من أجل تحقيق الإصلاحات.

هذا وأجرى الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني (محمد فرج) سلسلة لقاءات

منفردة على هامش الملتقى لبحث التطورات في كوردستان بخاصة، والعراق والمنطقة على وجه العموم، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة الصف والتعايش السلمي.

وفي هذا السياق التقى سيادة الأمين العام بالسياسي والدبلوماسي الأمريكي المعروف (بيتر غالبريس)، حيث بحث معه مستجدات الواقع الكوردستاني والعراقي والسيناريوهات المتوقعة.

وتحدث سيادة الأمين العام عن أن الكورد في إقليم كوردستان أمام مفترق طرق خطرة ومصيرية، قائلاً: "الأوضاع المعقدة أصابت القيادات السياسية في الإقليم بالإرباك والتردد إزاء كيفية التعامل مع الفرص ومواجهة المخاطر". وأضاف: "بقاء إقليم كوردستان مع بغداد بات مصدراً لمعاناة وحصار وتجويع شعبنا، متمثلاً في قطع الرواتب والامتناع عن إرسال ميزانية الإقليم.. والاستقلال عن بغداد لا يبدو واضحاً، مع أنه قد يكون مصدراً للاستقرار بسبب مواقف الدول العظمى".

من جهته أجاب (بيتر غالبريس) بالقول: "لا بد للكورد من اتخاذ القرار بأنفسهم، ثم بعدها ينتظرون مساندة أصدقائهم".." لا تستطيع الدول الكبرى تجاهل تجارب سياسة الأمر الواقع".

وأوضح: "إذا كان البقاء مع بغداد، أو الانفصال عنها، سيّان من ناحية التضحيات والأبعاد وردود الأفعال، لماذا لا تجربوا خيار حلم شعبكم!!؟ لعل المستقبل يكون غامضاً، لكن ربما يكون النجاح وارداً أيضاً".

وختم بالقول: "ماضيكم مليء بالآلام والتجارب المريرة، لكن هناك تجارب أخرى يمكن اللجوء إليها، قد تشكل منعطفاً لتحقيق الأحلام والطموحات والآمال"..."لا يمكن ربط المصير بالمشاكل"❐

آخر الكلام

تقليعة الإصلاح الرائجة!

محمد واني

تحوّل الإصلاح هذه الأيام إلى موضة رائجة في العراق، الكل بدأ ينجرف معها، ويروّج لها، ويدافع عنها، ويرفع شعاراتها، الحاكم والمحكوم، الشعب والسلطة، الأحزاب السياسية، والكتل البرلمانية، والمراجع الدينية، الهيئات المستقلة، وغير المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني. لم يغب أحد عن المشهد المتداخل، الذي يشبه إلى حدّ بعيد مسرحية تمثيلية عبثية ساخرة، الممثلون فيها يؤدون أدوارهم بدقة وانضباط، ويتعاملون مع الواقع بحرَفِيّة سياسية عالية.. الكل لديه هدف وغاية في دعوته الإصلاحية: الشعب يريد إصلاح الحكومة، وتفعيل مؤسساتها، ومحاكمة الفاسدين، وإعادة الأموال المسروقة منهم إلى خزينة الدولة، ولكن كيف، وبأي طريقة، ومن يضطلع بمهمة الإصلاح، ويقود عملية التطهير لتلك المؤسسات؟! والسؤال الأهم والأخطر، هو: مَنْ يحاكم مَنْ، إذا كان معظم الهيئات والمؤسسات الحكومية، والشخصيات السياسية الفاعلة، قد نخرت فيها (سوسة) الفساد، ومن ضمنها المحاكم والهيئات القضائية، وهيئة النزاهة، التي أخفقت تماماً في تقديم عمل جاد لمحاسبة الفاسدين الكبار، وتقديمهم إلى العدالة؟!. وقد ظلّت المظاهرات الشعبية الواسعة في (بغداد)، منذ شهور، والداعية إلى الإصلاح، محاولة بائسة وغير مجدية في غياب الآلية! والحكومة أيضاً تدعو إلى الإصلاح، وترفع شعاراته، ولكن دون أن تقترب من حيتان الفساد، مجرد دعوة غير جادة بالمرّة!..

كان اختيار (حيدر العبادي)، لقيادة الإصلاح، والتصدي للفساد، خطأً جسيماً، لأنه محسوب على تشكيلة النظام القديم المراد تغييرها، وهو يتحمّل جزءاً من أوزارها. والحكومة الجديدة التي يريد تشكيلها من وزراء تكنوقراط، تتصادم مع نظام الحكم المحاصصي المعمول به منذ ٢٠٠٥، حسب الدستور.. عليه أولاً أن يغيّر بعض بنود الدستور، لكي يحقق هدفه، وإلا فلن يستطيع، فالتركيبة السياسية والإدارية صيغت على أساس المحاصصة القومية والطائفية.. ونفس الأمر ينطبق على (مقتدى الصدر)، الذي يتزعم جموع المتظاهرين، ويهدّد باجتياح (المنطقة الخضراء)، لإجبار الحكومة على تطبيق الإصلاحات، فهو ما زال جزءاً أساسياً في العملية السياسية، وله وزراء وكتلة برلمانية قوية، وهو عضو فاعل في التحالف الوطني الحاكم ، وما يقوم به من احتجاجات قد يكون الغرض منها حماية النظام القائم، والحؤول دون ظهور زعماء شعبيين (غرباء)، يوجّهون الجموع الغاضبة إلى ما لا تحمد عقباه! وربما هو دور يلعبه لصالح المذهب! كل شيء جائز في عراق العجائب!❐